الأمم المتحدة

A/62/524–S/2007/650

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البنود ١١ و ٥٢ (أ) و ٧٠ و ٨٦ و ١٠٨ من جدول الأعمال
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها وسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وفيما يتعلق بالجزاءات غير المشروعة وغير القانونية والانفرادية التي أعلن مسؤولو الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ فرضها على بعض مواطني جمهورية إيران الإسلامية ومؤسساتها الوطنية، أود أن أذكر ما يلي:

إن التدابير الانفرادية غير القانونية المذكورة التي فرضت على بعض مواطني إيران ومؤسساتها العسكرية والمالية وغيرها من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك كتائب الحرس الثوري الإسلامي الذي يشكل جزءا هاما من جيش إيران الوطني ونظامها الدفاعي، إنما هي أحدث مثال على ازدراء الولايات المتحدة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وعلى سياساتها

061107 061107 07-58258 (A)

العدائية اللدودة تجاه الأمة الإيرانية، حيث غدت تكتسب أبعادا جديدة محفوفة بالمخاطر. وواقع الحال أن إيران عانت طوال العقود الثلاثة الأخيرة من جزاءات الولايات المتحدة، إلا أنها لم ترضخ أبدا لهيمنة الولايات المتحدة وما تمارسه من إكراه. والتاريخ خير شاهد على أن الجزاءات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة ستلاقي نفس المصير.

ومما لا شك فيه أن توجيه مزاعم لا أساس لها لدول ذات سيادة ومؤسساتها الوطنية وفرض جزاءات انفرادية عليها إنما يتعارض مع الأحكام الأصيلة للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التطفل عليها. كما أنه يتناقض مع مختلف الأطر القانونية الدولية المعروفة وقرارات الأمم المتحدة التي ترفض بقوة التدابير الانفرادية وتشدد، في جملة أمور، على أنه ”ليس لأية دولة أن تستخدم أو تشجع استخدام التدابير الاقتصادية والسياسية الانفرادية أو أن نوع آخر من التدابير من أجل ممارسة الإكراه على دولة أخرى من أجل حملها على التنازل عن ممارسة حقوقها السياسية“. كما أن هذه التدابير الانفرادية غير المقبولة تتعارض أيضا مع المبادئ العامة التي تحكم النظام الدولي للتجارة والسياسات التجارية للتنمية الواردة في قرارات الأمم المتحدة وسائر وثائقها ذات الصلة، وتنتهك بعض المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الدولية، وبخاصة الحق في التنمية.

وعلاوة على ذلك، فإن أقرب الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة على مواطنين إيرانيين ومؤسسات وطنية إيرانية إنما تنهض مثالا آخر على تزايد التجاء الولايات المتحدة إلى الانفرادية والتدابير المفروضة انفراديا، فضلا عن تقييمها الانفرادي غير المبرر لسلوك سائر الدول كوسيلة لممارسة الضغط على بلد ذي سيادة تنفيذا لسياسات ذات مآرب سياسية محض تحركها نوايا خبيثة. ومن الواضح أن نزوع الولايات المتحدة إلى تقرير وتنفيذ تدابر انفرادية أمر يعمل على إفساد رغبة المجتمع الدولي وسعيه إلى تشجيع وصون وتقوية التعددية والعملية المتعددة الأطراف لصنع القرار من خلال الأمم المتحدة، ويدل على إلحاح الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي جماعيا بالتصدي لهذا النهج المدمر وتقويمه.

وتبريرا من الولايات المتحدة لمسلكها غير القانوني، ومن باب الاستهتار المطلق، فقد التجأت على نطاق واسع إلى شن حملة تشهير تضليلية لا أساس لها وإلى ممارسة الدعاية التي تستهدف تشويه السمعة وبث العداء، وجعلت تروج مزاعم زائفة ووهمية ضد جمهورية إيران الإسلامية ومؤسساتها الوطنية. وإن سخف المزاعم التي تسوقها الولايات المتحدة ضد إيران ومواطنيها ومؤسساتها الوطنية ، والتي استندت إليها في فرض التدابير الانفرادية المذكورة، إنما هو سخف بيِّن لا يستحق التعليق.

إن ما يسمى مخاوف الانتشار تثار فيما تشهد التصريحات العلنية للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقاريره على الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي؛ و لم تتمكن

الولايات المتحدة من تقديم أدنى دليل في هذا الشأن بالرغم من حملة الدعاية المضللة التي تشنها؛ وقد أثبتت إيران الطابع السلمي البحث لبرنامجها النووي من خلال توخي الشفافية الكاملة والتعاون التام مع الوكالة؛ وقد حظي التعاون في الآونة الأخيرة بين إيران والوكالة بالتأييد والتقدير في جميع أنحاء العالم. ويتساوى مع ذلك في الافتقار إلى أساس مزاعم الولايات المتحدة ضد إيران فيما يتعلق بما أسمته بدعم الإرهاب. لقد دأبت إيران دوما على رفض الإرهاب وإدانته بجميع أشكاله ومظاهرة، فيما تقع ضحية هي نفسها لأعمال إرهابية ترتكبها جماعات إرهابية أنشأتها الولايات المتحدة وتتولى تمويلها ودعمها.

ومن الواضح أن التمادي في هذا النوع من السياسات غير المسؤولة والانفرادية، وفي السلوك المتغطرس لحكومة الولايات المتحدة، من شأنه أن يخلق سابقة مزعجة تترتب عليها آثار وخيمة بعيدة المدى تضر بقضية حكم القانون وبالسلام والأمن الدوليين، الأمر الذي يجب أن تتحمل الولايات المتحدة وحدها المسؤولية عنه بالكامل. وعليه فإن هذه السياسات والممارسات غير المسؤولة يجب أن تقابل بالرفض عالميا دون مواربة.

إن الأمة الإيرانية المسالمة، التي تنشد عالما خاليا من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، تعتبر أن ضجيج الحرب الذي تثيره الولايات المتحدة حاليا يشكل تهديدا ليس لإيران وحدها وإنما للمجتمع العالمي بأسره.

ولا مراء في أن حكومة الولايات المتحدة هي المسؤولة وحدها عن الاضطراب الذي يشوب علاقاتها حاليا مع بقية العالم. وما فقدان الولايات المتحدة لهيبتها العالمية على نطاق واسع إلا ثمرة لسياساتها وتصرفاتها التي تنقصها الحكمة والقائمة على الهيمنة. وإلقاء الحكومة الأمريكية اللوم على غيرها لما تمنى به من فشل في العراق وأفغانستان، بغية إسكات وخديعة منتقديها في الداخل، لا يمكن أن يعفيها من تبعة سياساتها وتصرفاتها الفاسدة في هذين البلدين.

والواقع أن الأمم المتحدة، وبخاصة الأمين العام للمنظمة، تقع عليهما مسؤولية أساسية عليهما الوفاء بها في رفض هذه التدابير الانفرادية وفي اتخاذ كل الخطوات الضرورة والمناسبة من أجل وقف هذه السياسات والممارسات.

وأكون ممتنا لو عممت الرسالة الحالية بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١١ و ٥٢ (أ) و ٧٠ و ٨٦ و ١٠٨، من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد**خزائي**
السفير
الممثل الدائم